الأمم المتحدة

A/AC.109/2003/4

الجمعية العامة

Distr.: General
12 March 2003
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

سانت هيلانة

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	لمحة عامة	١-٣	٣
ثانيا –	خلفية تاريخية	٤	٣
ثالثا –	المعلومات الأساسية والتطورات المتصلة بالنواحي الدستورية والسياسية	٥-١٧	٤
رابعا –	الأحوال الاقتصادية	١٨-٣١	٩
	ألف – لمحة عامة	١٨	٩
	باء – المساعدة المقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	١٩-٢٠	٩
	جيم – المشاريع الإنمائية	٢١-٢٢	١٠
	دال – الزراعة ومصائد الأسماك	٢٣-٢٥	١١
	هاء – الصناعات التحويلية والصناعة	٢٦	١٢
	واو – النقل والاتصالات والمرافق العامة	٢٧-٢٩	١٢
	زاي – الأعمال المصرفية والائتمان	٣٠	١٣
	حاء – التجارة الدولية	٣١	١٣

03-27956 (A) 270303 280303
0327956

خامسا –	الأحوال الاجتماعية	٣٢-٣٧	١٤
	ألف – لمحة عامة	٣٢	١٤
	باء – العمالة	٣٣	١٤
	جيم – الصحة العامة	٣٤	١٥
	دال – التعليم	٣٥-٣٦	١٥
	هاء – البيئة	٣٧	١٦
سادسا –	تابعا سانت هيلانة	٣٨-٥٥	١٦
	ألف – أسنشن	٣٨-٤٦	١٦
	باء – تريستان دا كونها	٤٧-٥٥	٢١
سابعا –	وضع الإقليم في المستقبل	٥٦-٦٢	٢٢
	ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة	٥٦-٦٠	٢٢
	باء – موقف الإقليم	٦١-٦٢	٢٣
ثامنا –	نظر الجمعية العامة في المسألة	٦٣-٦٦	٢٤
	ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٦٣	٢٤
	باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	٦٤-٦٥	٢٤
	جيم – الجمعية العامة	٦٦	٢٥

أولا – لمحة عامة

١ – يتألف إقليم سانت هيلانة[١]، الذي تتولى إدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من جزيرة سانت هيلانة وتابعين هما: جزيرة أسنشن ومجموعة جزر صغيرة تشكل تابع تريستان دا كونها.

٢ – وتقع سانت هيلانة في جنوب المحيط الأطلسي على بعد نحو ٩٠٠ ١ كيلومتر من أنغولا ونحو ٩٠٠ ٢ كيلومتر من البرازيل، وهي جزيرة صغيرة بركانية المنشأ. ويشتمل الإقليم على أراضي مجموع مساحتها ٤١٢ كيلومترا مربعا. وتقع أسنشن على بعد ٢٠٠ ١ كيلومتر إلى الشمال الغربي من سانت هيلانة، وتقع تريستان دا كونها والجزر الصغيرة الأخرى على مسافة نحو ٤٠٠ ٢ كيلومتر إلى الجنوب من سانت هيلانة. وسانت هيلانة، التي تقع فيها جيمستاون عاصمة الإقليم، هي أكبر الجزر، حيث تبلغ مساحتها ١٢٢ كيلومترا مربعا. ومناخ الجزر استوائي تلطفه الرياح التجارية التي تهب طوال العام. وفي الجزر مجموعة متميزة من الأنواع النباتية والحيوانية وكثير منها من الأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض.

٣ – ويعرف سكان سانت هيلانة، باسم ''القديسون'' ''السانتس'' أو السانت هيلانيون، وهم ينتمون لأصول مختلطة (انظر الفقرة ٤ أدناه). ووفقا لتعداد عام ١٩٩٨ كان يعيش في سانت هيلانة ٠١٠ ٥ نسمة. ومع ذلك تبين التقديرات أن نحو ٢٠٠ شخص من الأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي غادروا الجزيرة كل سنة منذ ذلك الحين مما انخفض معه تعداد السكان في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ إلى ٤٢٧ ٤ نسمة[٢]. ويقيم ثلث السكان تقريبا في جيمستاون. والانكليزية هي اللغة الوحيدة. ويمكن الوصول إلى سانت هيلانة باستخدام ''سفينة البريد الملكية سانت هيلانة'' التي تتوقف في الجزيرة وهي في الطريق بين كارديف في المملكة المتحدة وكيب تاون في جنوب أفريقيا. ويوجد أقرب مهبط طائرات في أسنشن.

ثانيا – خلفية تاريخية

٤ – اكتشف الملاح البرتغالي جوان دا نوفا سانت هيلانة في عيد القديسة هيلانة في ٢١ أيار/مايو ١٥٠٢. وكانت جزيرة غير مأهولة. وظل وجودها سرا حتى عثر عليها صدفة البحار الانكليزي توماس كافندش في عام ١٥٨٨. وفي عام ١٦٣٣، ادعت هولندا ملكية الجزيرة لكنها لم تحتلها. وفي عام ١٦٥٨، أصدر حاكم بريطانيا مرسوماً أذن به لشركة الهند الشرقية باستعمار الجزيرة وتحصينها، واستوطنها الانكليز في أعقاب ذلك. وجُلب الأرقاء من أفريقيا ومدغشقر والشرق الأقصى. كما جلب صينيون وبعض العمال الهنود المرتبط معهم

بعقود محددة الأجل للعمل في الجزيرة. وأصدر الملك جورج الثاني لشركة الهند الشرقية ميثاقا يحدد فيه كيفية تحصين الجزيرة وحكمها. ومنح الملك في الميثاق أيضا الجنسية الانكليزية الكاملة الدائمة للسكان. وقد نُفي نابليون بونابرت إلى سانت هيلانة في عام ١٨١٥، وظل فيها حتى وفاته في عام ١٨٢١. وأصبحت سانت هيلانة من مستعمرات التاج في عام ١٨٣٤. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، احتفلت سانت هيلانة بالذكرى السنوية الخمسمائة لاكتشافها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ قامت الأميرة آن من المملكة المتحدة بزيارة سانت هيلانة وأسنشن للاحتفال بهذه الذكرى السنوية.

ثالثا – المعلومات الأساسية والتطورات المتصلة بالنواحي الدستورية والسياسية

٥ – حل نظام دستور سانت هيلانة لعام ١٩٨٨ الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، محل دستور سانت هيلانة وتابعَيْها الذي بدأ العمل به في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧. وبموجب الدستور الجديد، يتولى إدارة الإقليم الحاكم والقائد العام، الذي تعينه الملكة، ويساعده في ذلك مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي.

٦ – ويتألف المجلس التشريعي من رئيس المجلس ومن ثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم (رئيس الأمناء وأمين المالية والمدعي العام) و ١٢ عضوا منتخبا. ويرأس الحاكم المجلس التنفيذي الذي يتألف من الأعضاء الثلاثة المعينين بحكم مناصبهم وخمسة من أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين. وعلى الرغم من أن المدعي العام عضو في كلا المجلسين التشريعي والتنفيذي، إلا أنه لا يملك حق التصويت في أي منهما.

٧ – وتجري الانتخابات بالاقتراع السري على فترات لا تزيد على أربع سنوات وعلى أساس حق التصويت العام للذين يبلغون من العمر ١٨ عاما أو أكثر. وعلى الرغم من وجود حزبين سياسيين منذ عام ١٩٧٦، فهما لا يمارسان أي نشاط وتجري الانتخابات على أساس غير حزبي. وقد أجريت أحدث الانتخابات في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ عندما انتخب للمجلس التشريعي ١٢ مرشحاً يمثلون ٨ دوائر انتخابية.

٨ – وتتولى المحكمة العليا إدارة النظام القضائي الذي يستند إلى قوانين المملكة المتحدة (يوجد رئيس قضاة غير مقيم)، ومعها محكمة جزئية يرأسها أكبر القضاة الثلاثة الحاضرين في الجلسة. كما توجد محكمة للأحداث ومحكمة للنظر في الديون الصغيرة. وهناك ترتيبات لعقد محكمة استئناف تتألف من ثلاثة قضاة، يمكن أن تنعقد في جيمستاون أو في لندن.

٩ – وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، عندما دخل قانون الجنسية البريطانية حيز النفاذ في نهاية الصراع المتعلق بجزر فوكلاند (مالفيناس)، فقد سكان سانت هيلانة حقوقهم في

الجنسية. ويرى سكان الجزر أن استعادة الجنسية البريطانية الكاملة لشعب الإقليم هي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية. ومن خلال لجنة للجنسية أنشأتها الكنيسة الأنغليكانية في سانت هيلانة في عام ١٩٩٢ ركز السكان نشاطهم على زيادة الوعي العام فيما يتعلق بالمواطنة والتنمية والتطور الدستوري للإقليم. وفي عام ١٩٩٤، طلب المجلس التشريعي إعادة النظر في الدستور بغية إدراج أحكام تتعلق بإصدار ميثاق للحقوق. وأعقب ذلك عدد من المناقشات والمداولات في كل من المجلس التشريعي المحلي ومجلس العموم التابع للمملكة المتحدة. (انظر A/AC.109/2115، الفقرات ٤-٨ و A/AC.109/1999/16، الفقرات ٤-١٢ و A/AC.109/2000/8 الفقرات ١٣-١٧ و A/AC.109/2001/16، الفقرات ١٠-١٥.

١٠ - وفي ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩، قدمت الحكومة البريطانية في مجلس العموم البريطاني كتابا أبيض بعنوان ''شراكة من أجل التقدم والازدهار: بريطانيا وأقاليم وراء البحار''[٣]. وعدَّد الكتاب الأبيض التغييرات التي طرأت على العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها. وأهم ما يتصل بسانت هيلانة من النصوص الواردة في الكتاب الأبيض هي: عرض منح الجنسية البريطانية مع الحق في الإقامة في المملكة المتحدة لمن يختارون قبول هذا العرض؛ والتزام بمواصلة تقديم المساعدة المالية إلى الأقاليم التي تبقى معتمدة اقتصاديا على المعونة البريطانية. وناقشت لجنة الجنسية وكذلك الأعضاء المنتخبون في المجلس التشريعي لسانت هيلانة الكتاب الأبيض، وقدموا النتائج التي توصلوا إليها إلى حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١١ - وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١، قدمت البارونة آموس، وكيلة وزارة الخارجية والكمنولث، مشروع قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية إلى مجلس اللوردات للنظر فيه[٤]. وقد أنجزت العملية البرلمانية بشأن مشروع القانون الذي حظي بالموافقة الملكية في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ وأصبح يعرف باسم قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، وبدأ سريان أحكام الجنسية في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢. وأسدت لجنة الجنسية في سانت هيلانة الشكر للحكومة البريطانية لوفائها بالالتزام الذي قطعته على نفسها في عام ١٩٩٩ بإعادة حقوق المواطنة. وأضافت أن ذلك سيدعم إلى حد بعيد المسائل الأخرى المتعلقة بالسياسات العامة والواردة في الكتاب الأبيض وكذلك إقامة شراكة حقيقية[٥].

١٢ - وفيما يتعلق بالتطورات الدستورية كانت هناك مبادرتان منذ عام ١٩٩٩. أولا الموقف الذي أعربت عنه في كثير من الأحيان لجنة الجنسية والذي مؤداه أن تشمل المباحثات مع سلطات المملكة المتحدة مناقشات لمزايا مختلف الخيارات الدستورية المتاحة لسانت

هيلانة، وهي تحديدا: الوضع الراهن، أو التبعية للتاج، أو الاندماج. وثانيا التقرير الصادر في عام ١٩٩٩ من لجنة دستورية أنشأها الحاكم والتي قدمت مقترحات بشأن مجموعة من المسائل المختلفة المتعلقة بشؤون الحكم وإن كانت لم تحرز أي تقدم في تحديد نوع العلاقة التي ترغب الجزيرة في أن توجد بينها وبين المملكة المتحدة. وفي رسالة وجهها الحاكم بمناسبة أعياد الميلاد عام ٢٠٠١ لاحظ أن بعض المقترحات التي وضعتها اللجنة الدستورية نظر فيها المجلس التشريعي بالفعل. ومن المقرر أن ينظر المجلس في الاقتراحات الباقية وأحكام الفصل المتعلق بحقوق الإنسان في أوائل عام ٢٠٠٢ ثم تقدم بعد ذلك مجموعة من المقترحات للمشاورات العامة قبل تقديمها إلى لندن في وقت لاحق من عام ٢٠٠٢[٦]. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، نظمت وزارة الخارجية والكمنولث الاجتماع الرابع للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن. وشدد ممثلو سانت هيلانة الذين حضروا الاجتماع على ضرورة وضع دستور يتسم بدرجة أكبر من الديمقراطية وخفض سلطات الحاكم[٧].

١٣ - وبالرغم من التحاور المنتظم بين حكومة سانت هيلانة والدولة القائمة بالإدارة بشأن تطوير الدستور، واصل الإقليم السعي للحصول على مشورة مستقلة بشأن المسائل الدستورية. ونتيجة لذلك قامت اليسون كوينتن - باكستر المحامي أمام المحكمة العليا لنيوزيلندا والخبيرة بالأقاليم الصغيرة، بزيارة سانت هيلانة في الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وقامت السيدة كوينتن - باكستر، بصفتها مستشاراً دستورياً مستقلاً لشعب الإقليم، وبتمويل وُفّر من خلال أمانة الكمنولث، بتقديم ورقة لعرض نقاط الخلاف معنونة ''سانت هيلانة وتابعيها - استكشاف الخيارات المتعلقة بالتطوير المقبل لدستورها''. وقد اجتمعت مع الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي ولجنة الجنسية، والحاكم، وكبير الأمناء، والأمين المالي والمدعي العام كما عقدت اجتماعات مفتوحة متكررة مع أفراد الجمهور لمناقشة الخيارات الدستورية والعلاقة مع المملكة المتحدة.

١٤ - وعقب المناقشات التي جرت مع المستشار المستقل في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أعلن رئيس المجلس التشريعي أن تلك الهيئة ستعرض على الجمهور مقترحات للتغيير الدستوري لترى إن كانت تحظى بتأييد كبير. والخصائص الرئيسية لمقترحات المجلس التشريعي بالنسبة للتغيير الدستوري على نحو ما ذكرته وسائط الإعلام[٨]، هي كما يلي:

- ينبغي أن يصبح المجلس التشريعي جمعية تشريعية مكونة من ١٢ عضوا، ينتخب ثمانية منهم لتمثيل دوائر انتخابية، وينتخب أربعة من جانب جميع ناخبي الجزيرة.

- ينبغي أن تقوم السلطات التنفيذية للحكومة على نظام مبني على إنشاء مجلس وزراء على أن يتكون مجلس الوزراء من رئيس وزراء وثلاثة أو أربعة وزراء. وينبغي أن يشترك جميع الناخبين في انتخاب رئيس الوزراء من بين أعضاء الجمعية التشريعية. وعقب إجراء الانتخابات العامة مباشرة تجري جولة ثانية من التصويت لهذا الغرض. وينبغي أن يشترط نظام التصويت حصول المرشح الناجح على ٥٠ في المائة على الأقل من الأصوات التي أدلي بها.

- ويقوم رئيس الوزراء باختيار ثلاثة أو أربعة من أعضاء الجمعية الآخرين للعمل كأعضاء في مجلس الوزراء. ويمارس مجلس الوزراء التوجيه العام لحكومة سانت هيلانة.

- وسيكون هناك أيضا مجلس تنفيذي يتكون من رئيس الوزراء والوزراء الآخرين، يجتمع مع الحاكم لإحاطته علما بسير أعمال حكومة سانت هيلانة وليقدم له المشورة بشأن ممارسة أية سلطات تنفيذية يكون الحاكم ما زال متحملا مسؤولية خاصة بالنسبة لها وينبغي ألا تشمل هذه السلطات الشؤون المالية أو الشحن البحري.

- ويصبح أعضاء الجمعية التشريعية الذين لم يدخلوا في تشكيل مجلس الوزراء أعضاء في لجان مختارة لها سلطة التدقيق. وتقوم هذه اللجان بدراسة الفواتير والحسابات العامة. وينبغي أن يكون لها سلطة التحقيق بمبادرة منها في أي مسألة تتعلق بسياسات الحكومة أو إدارتها.

- وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشتمل الدستور الجديد على فصل يتعلق بلائحة حديثة للحقوق وحكما يتعلق بإنشاء لجنة خدمة قضائية ولجنة خدمة عامة (توصيات لجنة التحقيق المعنية بالدستور التي أنشئت في عام ١٩٩٩).

١٥ - ومن تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ نظم المجلس التشريعي عدة جولات من الاجتماعات العامة في المراكز المجتمعية في جميع أنحاء الجزيرة لضمان مشاركة الشعب إلى أقصى حد ممكن في مسألة تطوير الدستور والحصول على تغذية مرتدة بشأن مقترحات المجلس التشريعي وإضافة إلى ذلك ظهرت في وسائط الإعلام المحلية رسائل ومقالات وافتتاحيات عديدة مثيرة للجدل. وحتى نهاية عام ٢٠٠٢ كانت المناقشات مستمرة.

١٦ - وقد أوجز الحاكم في رسالته بمناسبة أعياد الميلاد لعام ٢٠٠٢ رد الدولة القائمة بالإدارة على المشاورات العامة الجارية في سانت هيلانة بشأن الإصلاح الدستوري كما يلي:

”بالنسبة للإصلاح الدستوري، أحرز تقدم كبير نحو الانتقال من نظام اللجان الحالي للحكومة إلى شكل وزاري للحكومة. وستكون هذه خطوة كبيرة لسانت هيلانة. والحكومة البريطانية على استعداد للنظر في التوصيات التي تحظى بتأييد جماهيري واسع النطاق. وعندئذ سترغب في الدخول في حوار مع حكومة سانت هيلانة بشأن نوع الحكومة الوزارية التي تكون أنسب لنا، على سبيل المثال. ولتحقيق هذه الغاية، أنتظر وفداً من وزارة الخارجية والكمنولث يقوم بزيارة سانت هيلانة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد أوضحت الحكومة البريطانية بالفعل أنها ستحتاج إلى الاحتفاظ بسلطات كافية لحماية مسؤوليتها عن الحكم السليم لسانت هيلانة، والإدارة المالية السليمة، وضمان الامتثال للالتزامات الدولية“[٩].

١٧ - وفي سياق الحوار الجاري بشأن مستقبل الجزيرة، قام المجلس التشريعي لسانت هيلانة في نهاية عام ٢٠٠٢ بالإعلان عن ١٣ هدفا استراتيجيا مقترحا من شأنها أن تسمح للحكومة بالتفاوض مع المملكة المتحدة بشأن اتفاق المعونة الجديد الخاص بها الذي يشمل فترة طولها ٣ سنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧). والمقترحات التي كان من المقرر مناقشتها مع الجمهور في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، هي كما يلي:

- بناء اقتصاد مستدام ومتوهج لصالح سانت هيلانة
- زيادة سهولة الوصول إلى الجزيرة
- تحسين مستوى التعليم
- تكوين قوة عاملة مستدامة
- بناء مجتمع محلي يتمتع بالصحة في بيئة آمنة
- تعزيز الحقوق الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقرير المصير
- زيادة الصلات بأسنشن
- حماية البيئة وحفظها
- العناية بالمسنين
- الحد من جميع أشكال الحرمان على الصعيد المحلي
- تعزيز الصلات بالبلد الأم، وسائر أقاليم ما وراء البحار، والكمنولث، وعلى الصعيد الدولي

- وضع سياسات عامة اجتماعية نافعة
- حماية ثقافة الجزيرة ورعايتها.

رابعا – الأحوال الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

١٨ – طبقا لما ذكرته حكومة سانت هيلانة، تشهد الجزيرة حالة تدهور اقتصادي. فقد أخذت القاعدة الضريبية في التقلص بسبب انخفاض معدل الولادات، وأخذ السكان يشيخون، ويغادر الأشخاص المهرة، ولا سيما الشباب، الجزيرة باحثين عن أجور أفضل في الخارج. وبفضل اعتماد سانت هيلانة الكبير على المساعدة التي تتلقاها من المملكة المتحدة وغير ذلك من مصادر التمويل الخارجي للرأسمال والاستثمار التقني، يتمتع سكانها بمستوى معيشي أفضل مما يمكن للموارد المحلية أن تدعمه. وفي عام ١٩٩٩، أصدرت حكومة سانت هيلانة، بعد مشاورات مطولة، الاستعراض الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. وبالنظر إلى أن القطاع الحكومي يهيمن على الاقتصاد، حيث تعمل نسبة ٧٠ في المائة من القوة العاملة لحساب الحكومة أو الشركات المملوكة لها، يركز الاستعراض أساسا على إصلاح القطاع العام وتنمية القطاع الخاص[١٠]. كما ترد في الاستعراض الخطوط العامة للخيارات المطروحة أمام سانت هيلانة لإدرار ثروات مستدامة من خلال الاستثمارات الداخلية، والسياحة، والصادرات وإيجاد بدائل للواردات. وباستثناء الخيار الأخير، تعتمد جميع الخيارات اعتمادا كبيرا على تسهيل الوصول إلى الجزيرة بدرجة كبيرة (انظر الفقرتين ٢٧ و ٢٩ أدناه).

باء – المساعدة المقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

١٩ – تناقصت المعونة التي تقدمها المملكة المتحدة من حيث القيمة الفعلية خلال العقد الأخير مما أثر في اقتصاد سانت هيلانة. وتمول وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة أكثر من ٣٠ في المائة من الميزانية المتكررة السنوية لحكومة الإقليم، كما تمول معظم استثماراتها الرأسمالية[١١]. وفي عام ٢٠٠٠، تم الاتفاق بين وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة وحكومة سانت هيلانة على خطة جديدة للسياسة القطرية بالنسبة للفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٣. والقصد منها جعل الجزيرة تتمتع باكتفاء ذاتي أكبر عن طريق تعزيز القطاع الخاص والزيادة من كفاءة القطاع العام. وتعهدت وزارة التنمية الدولية بتوفير موارد للمساعدة الإنمائية تبلغ ٢٩ مليون جنيه استرليني، وتشمل أيضا إعانة سنوية لتشغيل ”سفينة البريد الملكية سانت هيلانة“، ومنحاً للتدريب في المملكة المتحدة؛ وعدداً من مشاريع الهياكل الأساسية مثل بناء الطرقات وتحسين أرصفة الميناء.

٢٠ - وقام فريق من وزارة التنمية الدولية بزيارة سانت هيلانة في الفترة ما بين ١٩ و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وبالنظر إلى المناقشات العامة المستمرة بشأن المواصلات الجوية والبحرية من الجزيرة وإليها والأهداف الاستراتيجية المقترحة بالنسبة لمستقبلها، اتُفق على أن تمديد الخطة الحالية للسياسة القطرية مدة سنة واحدة سيكون أفضل من تنفيذ خطة جديدة مدتها ثلاث سنوات. وأعلن الفريق أن مبلغ المساعدة المقدمة من وزارة التنمية الدولية للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ سيصل إلى ١٠,٧ مليون جنيه استرليني، بزيادة مقدارها ٧ في المائة بالمقارنة مع الرقم التخطيطي الأصلي للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣[١٢].

جيم - المشاريع الإنمائية

٢١ - تتلقى سانت هيلانة أيضا مساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويغطي إطار التعاون القطري الثاني الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسانت هيلانة (DP/CCF/STH/2) الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ وخصص له موارد عادية قدرها ٠٠٠ ٠٢١ ١ دولار. وتركز المساعدة على مشروعين أساسيين من المشاريع المتعددة الأغراض هما: التدريب والخدمات الاستشارية اللازمة لدعم سبل كسب الرزق المستدامة، والعمالة في قطاع السياحة وتنمية القطاع الخاص. ويفيد برنامج الأمم المتحدة أن من الإنجازات الرئيسية التي تحققت حتى الآن إصدار تقرير التنمية البشرية الأول لسانت هيلانة (الذي سيُستكمل في عام ٢٠٠٥)، والدعم التقني المقدم إلى المكتب الإنمائي بالجزيرة، وتوسيع شبكتي الإنترنت والإنترانت للحكومة الإقليمية وشراء معدات للاستشعار عن بُعد لتمكين سانت هيلانة من رصد عمليات صيد الأسماك قبالة سواحلها في مياهها الإقليمية. وتحقق بعض التقدم فيما يتعلق بالتدريب على مهارات السياحة والمجالات ذات الصلة مثل صنع اللافتات التجارية وخدمات المطاعم. كما مول البرنامج الإنمائي مشروعا لتأمين الخدمات للمسنين والمعوقين بغية مساعدتهم على البقاء في مجتمعاتهم المحلية.

٢٢ - وتنطبق على سانت هيلانة أيضا شروط الحصول على أموال من الاتحاد الأوروبي. وقد حضر ممثلون عن الجزيرة محفل الاتحاد الأوروبي لبلدان وأقاليم ما وراء البحار، المعقود في بونير بجزر الأنتيل الهولندية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ومكّن المحفل المشاركين من مناقشة التسهيلات التي يمنحها مصرف الاستثمار الأوروبي والأنظمة المقترحة لصندوق التنمية الأوروبي. وأصبحت سانت هيلانة خلال المحفل عضوا في رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار التابعة للاتحاد الأوروبي[١٣].

دال – الزراعة ومصائد الأسماك

٢٣ – الأرض، حسب ما جاء في استعراض سانت هيلانة الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠، من الموارد النادرة في الجزيرة وهي ليست مستخدمة استخداما جيدا. وتسخر هذه الأراضي لأربعة أغراض رئيسية وهي: التجارة والسكن والخدمات الحكومية والترفيه. ويُصنف جزء كبير من الأراضي ''كأراضي بور تابعة للتاج'' وهي محمية من أجل إعادة تحريجها بأنواع نباتية محلية. وتعود ملكية معظم الأراضي الزراعية إلى الحكومة التي تقوم بتأجيرها لأغراض الزراعة المعيشية، ولا سيما لاستخدامها كمراعي مع ترك جزء صغير منها للزراعة. وتمتلك الحكومة أيضا معظم أراضي الغابات. وتقدم وزارة الزراعة والحراجة الدعم للمنتجين من صغار الحائزين، بما في ذلك القروض الزراعية، عن طريق صندوق الائتمانات الدائر. وتزرع الخضر والبطاطس والفواكه (خصوصا الموز) وتربى حيوانات المزرعة، غير أن الإنتاج قاصر عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للجزيرة. ويعد البن لوحده أهم محصول مخصص للتصدير، إذ صدّر ٥٩٧ ١ طنا منه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠.

٢٤ – تعد مصائد الأسماك قطاعا هاما في اقتصاد سانت هيلانة، رغم أنه ليست لسكان الجزيرة القدرة على الصيد إلا في حدود الـ ١٢ ميلا الملاصقة للشاطئ من منطقتهم الاقتصادية الخالصة التي تبلغ ٢٠٠ ميلا. وهناك ٣٠ من قوارب الصيد التي تحمل رخصا تجارية، غير أنه لا يعمل منها بشكل متفرغ سوى ١٢ قاربا. ويبيع الصيادون المحليون ما يصطادونه من سمك إلى شركة مصائد الأسماك بسانت هيلانة. وفي الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢، بلغت قيمة السمك المجمد الذي صدرته شركة مصائد الأسماك ٢٤٥ ٥٧ جنيه استرليني، في حين وصلت مبيعات السمك المخصص للاستهلاك المحلي ٨٤٠ ٢٣٩ جنيه استرليني. وتأرجحت إيرادات الرخص الممنوحة لسفن الصيد الأجنبية على مدى السنوات الأربع الماضية، بحيث بلغ متوسطها السنوي ٦١٣ ٤٢٦ جنيه استرليني وبلغت أكبر إيرادات إجمالية سنوية ٣٢٠ ٧٦٤ جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٩.

٢٥ – وبعد خمس سنوات من التفاوض، وقعت الاتفاقية المتعلقة بحفظ الموارد السمكية وإدارتها في جنوب شرق المحيط الأطلسي، في ويندهوك في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١[١٤]. ويرد بيان مفصل بالمنافع التي من المنتظر أن تجلبها الاتفاقية لسانت هيلانة والالتزامات التي تفرضها عليها في الفقرة ٢٣ من الوثيقة A/AC.109/2002/5.

هاء – الصناعات التحويلية والصناعة

٢٦ – لا توجد صناعات كبيرة في سانت هيلانة. ويجري إنتاج المصنوعات اليدوية في إطار الصناعة المترلية، مع قيام وكالة سانت هيلانة للتنمية، التي أُنشئت في عام ١٩٩٥ للنهوض بالقطاع الخاص، بتوفير التسهيلات التقنية والمالية والتسويقية. وفي السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١، وافقت الوكالة على تقديم قروض قيمتها ٦٥٢ ١٠٨ جنيه استرليني، ومنح مقدارها ١١٣ ٨ جنيه استرليني لمساعدة شركات صيد الأسماك، والزراعة، والسياحة بصورة رئيسية.

واو – النقل والاتصالات والمرافق العامة

٢٧ – يوجد في سانت هيلانة ما يزيد على ١٠٠ كيلومتر من الطرق المعبَّدة، غير أنه لا يوجد أي مطار أو مهبط طائرات في الجزيرة. والميناء الوحيد هو ميناء جيمستاون، الذي يوفر إمكانيات رسو جيدة للسفن، رغم أنه يحتاج إلى حاجز أمواج يمكّن ركاب سفن الرحلات البحرية الكبيرة من الهبوط من السفينة مهما كانت أحوال الطقس. ولا تزال الصلة الوحيدة التي تربط الجزيرة بالعالم الخارجي هي ''سفينة البريد الملكية سانت هيلانة'' التي تمتلكها وتؤجرها شركة سانت هيلانة المحدودة للشحن البحري، التي تبحر بين كارديف في المملكة المتحدة وكيب تاون في جنوب أفريقيا، وتتوقف في جزر الرأس الأخضر وأسنشن.

٢٨ – وشددت الحكومة، في الاستعراض الاستراتيجي لسانت هيلانة للفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠، على أنه ''لا يمكن الإقلال من اعتماد الجزيرة الكبير على المعونة ما لم يتم إحداث تحسين جوهري في إمكانية الوصول إلى الجزيرة''. وقد أعلنت الحكومة الإقليمية تفضيلها لإمكانيات الوصول عن طريق الجو بوصفها أنجع أسلوب لاجتذاب الاستثمارات والسياحة، ولخلق العمالة المحلية التي تمس حاجة الجزيرة إليها. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، اختارت وزارة الخارجية شركة ''هاي بوينت رينـدل''، أوضحت شركة استشارية عينتها وزارة الخارجية للقيام بدراسة مقارنة لإمكانيات الوصول جوا وبحرا أن الأخذ بخيار إنشاء مدرج طائرات مفرد يكلف أكثر من ٣٨ مليون جنيه استرليني، أما إنشاء مدرج طائرات مزدوج فسوف يكلف ٥٠ مليون جنيه استرليني. وأما تكلفة استبدال ''سفينة البريد الملكية سانت هيلانة'' فقد قدرت بمبلغ ٢٦,٣ مليون جنيه استرليني[١٥].

٢٩– وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، صوّت السكان السانت هيلانيون على مسألة كيفية الوصول إلى الجزيرة في المستقبل، عن طريق الاختيار بين إنشاء مطار مع توفير ترتيبات بديلة لأغراض الشحن البحري، أو عدم إنشائه، ، مع استعمال سفينة جديدة بدلا من ''سفينة البريد الملكية سانت هيلانة''. وأدلى بما مجموعه ٢٠٣ ٢ صوتا، منها ٧١,٦ في المائة لصالح

إنشاء المطار، و ٢٨,٤ في المائة لصالح استبدال السفينة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، اتخذت وزارة التنمية الدولية ترتيبات لسفر وفد من سانت هيلانة إلى لندن لمناقشة المسائل المتعلقة بالمواصلات الجوية. وركزت المباحثات على مسألة التمويل، والتخطيط الاقتصادي، والآثار الاجتماعية والبيئية، والممارسات المتبعة حاليا في المملكة المتحدة بشأن المشاريع المشتركة بين القطاعين الخاص والعام[١٦]. وفي الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٢، شرعت وزارة التنمية الدولية وحكومة سانت هيلانة في محادثات مع ''سانت هيلينا ليجير كوربوريشن'' (شيلكو)، وهي اتحاد شركات خاص أبدى اهتمامه ببناء المطار والمرافق التابعة له من فنادق وملاعب غولف. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، قررت وزارة التنمية الدولية عدم الأخذ بمقترح شيلكو، واتفقت مع الحكومة الإقليمية في أيلول/سبتمبر على طرح مناقصة في الأسواق الدولية تدعو إلى تقديم مقترحات ابتكارية لبناء المطار. وأكدت الحكومة على أنه لن تتاح لسكان الجزيرة سوى فرصة واحدة لإقامة مواصلات جوية وأنه يجب ''أن يجري ذلك بطريقة سليمة''[١٧]. وفي غضون ذلك، تؤكد الحكومة أيضا في أهدافها الاستراتيجية على ضرورة بناء رصيف للميناء وتحسين نقل البضائع والمسافرين بحرا إلى سانت هيلانة.

زاي - الأعمال المصرفية والائتمان

٣٠ - تعادل قيمة جنيه سانت هيلانة قيمة الجنيه الاسترليني. ولا يقدم المصرف الوحيد في الجزيرة، وهو المصرف الحكومي للادخار، المجموعة الكاملة من التسهيلات المصرفية التجارية. وتتيح إدارة المالية تسهيلات ائتمانية محدودة لبناء المساكن أو إدخال تحسينات عليها بشروط ميسرة جدا. وتمر جميع المعاملات المالية في خاتمة المطاف عبر لندن، وتسري عليها أسعار الخصم المعمول بها في المملكة المتحدة. ويجري سد العجز الناتج عن عمليات التبادل التجاري للجزيرة من خلال معونة تقدمها إليها خزينة المملكة المتحدة في شكل منحة. وبلغ مقدار العملة المتداولة في ٣١ آذار/مارس ٥١٠ ٩٧٦ ٢ جنيه استرليني. وقد شُرع مؤخرا في استخدام بطاقات الائتمان والتعامل بها مقبول في بعض المكاتب الحكومية والمنافذ التجارية.

حاء - التجارة الدولية

٣١ - تتمثل الواردات الرئيسية لسانت هيلانة في المنتجات الغذائية، والتبغ، ووقود المحركات، وزيت الوقود، وعلائق الحيوانات ومواد البناء، والعربات المزودة بمحركات، والآلات، وقطع الغيار. وتنحصر صادراتها في البن والسمك والمصنوعات اليدوية. ولا تزال المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا شريكيها التجاريين الرئيسيين.

خامسا – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٣٢ – أفاد الفريق المؤلف من ممثلي وزارة التنمية الدولية ووزارة الخارجية والكمنولث، الذي تفاوض بشأن خطة السياسة القطرية للفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٣،بأن سانت هيلانة تعتبر، وفقا للمعايير الدولية، بلدا من البلدان متوسطة الدخل وليس فيها غير شواهد قليلة على وجود فقر مادي حقيقي. ولكن الفريق أضاف أن الفضل الأكبر في هذا يرجع إلى شبكة الأمان الحكومية الشاملة التي تضمن لكل فرد حدا أدنى من مستوى المعيشة اللائق، كما يرجع إلى الشبكات الاجتماعية، التي تشجع على توزيع الدخل بين الأقرباء، وخاصة في شكل تحويلات مالية. تحدد خطة السياسة القطرية قطاعين بالغَي الضعف، هما تزايد عدد المسنين الذين يعيشون على الاستحقاقات الاجتماعية (الذين يتوقع أن تصل نسبتهم إلى ٢٤ في المائة من مجموع السكان بحلول عام ٢٠١٠)، والمعوقين الذين لديهم احتياجات خاصة لا تجد من يلبيها. ويشير الفريق أيضا إلى تفشي ''ثقافة الاتكال'' في الجزيرة، وهي ظاهرة نشأت جزئيا من جراء قيام الحكومة بدور رب العمل الرئيسي، وكونها المصدر الوحيد للخدمات تقريبا. وفي عام ٢٠٠٠، ذكرت الحكومة في الاستعراض الاستراتيجي لسانت هيلانة أنه، لدى استعادة الجنسية البريطانية، يمكن توقع مغادرة الشباب للجزيرة وعدم عودة نسبة كبيرة منهم. وفي مواجهة ما يمكن أن يؤول إليه حال جزيرة سانت هيلانة على مرّ الزمن، أي تحولها إلى ''جزيرة للمسنين والفقراء وغير القادرين على العمل''، تستهدف الخطط الاستراتيجية التي وُضعت مؤخرا تحديد خيارات لتوليد ثروات مستدامة في سانت هيلانة.

باء – العمالة

٣٣ – نتيجة للاعتماد على الواردات، وقلة الصادرات، وصغر حجم السوق الداخلية، فإن فرص العمل في سانت هيلانة محدودة. وما زال القطاع العام هو الجهة الرئيسية لتوفير فرص العمل، وبلغ مجموع العاملين به ١ ١٤٩ شخصا خلال الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢، بلغ عدد العاملين في المجتمعات المحلية ١٧٦ شخصا ووصل عدد العاطلين المسجلين ٦٤ شخصا. وقد ازدادت العمالة في الخارج زيادة مطردة، بحيث بلغت أكثر من ٣٠ في المائة من السكان العاملين. ويعمل نحو ١ ٢٧٥ من عمال الجزيرة في أسنشن، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، والمملكة المتحدة؛ ويبلغ مجموع التحويلات المالية التي يرسلونها إلى سانت هيلانة ٣ ملايين جنيه استرليني سنويا. ولما كانت جميع عقود العمل في الخارج تقريبا تشترط ألا يكون العامل مصحوبا بمرافقين، فإن

المجتمع يتحمل عبئا كبيرا بسبب تفكك الأسر. وعلاوة على ذلك، يتحتم، من جراء هجرة عمال مهرة بحثا عن فرص عمل أفضل أجرا في الخارج، جلب المزيد من العمال من الخارج، ولا سيما الممرضين والمدرسين.

جيم – الصحة العامة

٣٤ – وفقا لما ذكرته حكومة سانت هيلانة، بلغت ميزانية الصحة العامة للسنة ٢٠٠٢/٢٠٠١، ٩٥٤ ١ مليون جنيه استرليني، يمثل ٥, ١٨ في المائة من مجموع النفقات السنوية الحكومية المتكررة. ويوجد في جيمستاون مستشفى عام به ٤٢ سريرا، وستة مستوصفات من العيادات الخارجية، ومجمع لرعاية المسنين، ومستشفى للأمراض العقلية، ومركز لعلاج الإعاقة المتصلة بالتعلم. ونسبة الإصابة بالربو وبمرض السكر وضغط الدم وأمراض القلب في سانت هيلانة أعلى من المعتاد. ولم يبلّغ عن وقوع أي حالة من حالات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد أخذ الارتفاع السريع في نسبة المسنين بين السكان يزيد من الضغط على الموارد الطبية. وبالنظر إلى عزلة جزيرة سانت هيلانة الجغرافية، فإن أهم الشواغل المالية في مجال الصحة العامة يتمثل في الارتفاع الكبير في تكلفة شراء الأدوية وتغطية نفقات العلاج في الخارج الذي لا مفر منه في بعض الأحيان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وُضعت الصيغة النهائية لبرنامج صحي جديد مع وزارة التنمية الدولية. ومنحت وكالة أيرلندا الشمالية للخدمات الصحية والاجتماعية من جديد عقد مدته خمس سنوات يبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لإدارة البرنامج نيابة عن حكومة سانت هيلانة. وتقوم الوكالة بتوظيف الأطباء والاستشاريين، وتدريب الممرضين وتقديم الدعم في مجال الإدارة الطبية[١٨].

دال – التعليم

٣٥ – التعليم إلزامي ومجاني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٥ عاما. وفي السنة ٢٠٠٢/٢٠٠١، كان هنالك ٨٨١ طفلا و٧١ طالبا يتجاوز سنهم ١٥ عاما يتلقون التعليم في سبع مدارس حكومية في الإقليم، وستة طلاب يتابعون تعليم المرحلة الثالثة في المملكة المتحدة. وبلغ عدد المدرسين المتفرغين ١٠٩ مدرسا (كان ثلاثة منهم يتلقون تدريبا إضافيا في الخارج) وثلاثة مدرسين غير متفرغين. وقدر مجموع نفقات التعليم للسنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٠٣٨ ٣٥١ ١ جنيه استرليني، أي ما يمثل ١٢,١٨ في المائة من مجموع النفقات الحكومية.

٣٦ - وبعد الأخذ في الصفوف الدراسية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة بالامتحانات الموحدة المعتمدة في بريطانيا فيما يتعلق باللغة الانكليزية والرياضيات، تبين أن نتائج معظم التلاميذ كانت أقل من نتائج نظرائهم في بريطانيا. كما تبيّن نتائج امتحانات المرحلة الثانوية للطلاب الذين هم في سن السادسة عشرة وما فوقها أنهم ناقصي التحصيل إلى حد بعيد، إذ أن الذين يحصلون منهم على الدرجات الخمس الدنيا المؤهلة لنيل شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لا تزيد نسبتهم السنوية على ١٢ في المائة، بالقياس إلى ٤٠ في المائة في المملكة المتحدة. وتُعزى هذه المشاكل جزئيا إلى ارتفاع معدل دوران المدرسين وافتقارهم إلى المؤهلات والخبرة[١٩].

هاء - البيئة

٣٧ - لدى سانت هيلانة برنامج للمحافظة على البيئة يرمي إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض وكفالة تنوع الموائل، التي تشكل جزءا هاما من تراث الإقليم ومن الممكن أن تزيد إمكانات السياحة. ويعتبر الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة أن ٤٠ في المائة من الأنواع النباتية في الجزيرة مهددة بالانقراض بينما يؤكد غيره من دعاة حفظ الطبيعة على أن النسبة الفعلية هي أعلى من ذلك. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعتمدت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار مجموعة من المواثيق البيئية التي حددت لأول مرة المسؤوليات المتبادلة للطرفين بشأن البيئة. وتعد حكومة سانت هيلانة المحافظة على الطبيعة من بين أهدافها الاستراتيجية الثلاثة عشر، وتشير إلى مجالات رئيسية هي: تحسين إدارة النفايات، وحماية البيئة البحرية، والمبادرات ''الخضراء'' مثل إعادة التدوير والطاقة المتجددة.

سادسا - تابعا سانت هيلانة

ألف - أسنشن

١ - لمحة عامة

٣٨ - اكتشف البرتغاليون أسنشن في عام ١٥٠١، ثم ''عثر عليها'' من جديد ألفونس دالبوكيركي الذي سمّى الجزيرة غير المأهولة. وتبلغ مساحة أسنشن ٩٠ كيلومترا مربعا وهي بركانية المنشأ. وحين كان نابليون سجينا في سانت هيلانة في عام ١٨١٥، رابطت حامية بحرية بريطانية صغيرة في جزيرة أسنشن. وظلت الجزيرة تحت إشراف البحرية البريطانية حتى عام ١٩٢٢، حين أصبحت تابعا لسانت هيلانة. ومنذ ذلك الحين، وحتى عام ١٩٦٤، ظلت الجزيرة تحت إدارة شركة البرق الشرقية (التي غُيِّر اسمها في عام ١٩٣٤ إلى ''شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية''). وفي عام ١٩٦٤، عُيّن حاكم للجزيرة بسبب الخطط

الرامية إلى إنشاء محطة لهيئة الإذاعة البريطانية ومحطة لهيئة الإشارات المؤلفة. وخلال الحرب العالمية الثانية، أنشأت حكومة الولايات المتحدة مهبطا للطائرات باسم ''وايدأويك'' على أرض الجزيرة. وفي عام ١٩٥٧، أعيد وجود القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة إلى الجزيرة، وجرى توسيع مهبط الطائرات والمرافق التابعة له. وهي الآن محطة التتبع الجنوبية الشرقية للميدان الشرقي لاختبارات الصلاحية للقوات الجوية التابعة للولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٢، أصبحت الجزيرة نقطة توقف متوسطة لطائرات سلاح الجو الملكي المتوجهة إلى جزر فوكلاند (مالفيناس) أو العائدة منها. ويناقش المسؤولون في بريطانيا والولايات المتحدة منذ ثلاث سنوات إمكانية فتح مهبط الطائرات ''وايدأويك'' أمام حركة الطيران المدني[٢٠].

٢ - الوضع الدستوري والسياسي

٣٩ - يمارس حاكم سانت هيلانة السلطة التنفيذية في الإقليم وثمة مسؤول إداري مقيم يعمل تحت رئاسة الحاكم . وقد ظلت أسنشن لسنوات عديدة تمثل بالدرجة الأولى مركزا مهما للاتصالات. ونظرا لأنه لم يوجد فيها أبدا أي سكان أصليين، يتألف سكانها (حوالي ١ ١٠٠ نسمة) من موظفي الشركتين اللتين أُنشئتا في الجزيرة وأُسرهم. وحتى عام ٢٠٠١، كانت جميع الخدمات الإدارية والعامة توفّر من جانب شركة مرافق جزيرة أسنشن، وهي مشروع مشترك بين الإذاعة العالمية التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ويديرها مجلس يسمى مجلس لندن ''للمستعملين''. ونظرا لتغير الأولويات الجغرافية - السياسية وارتفاع المرتبات، قرر مجلس لندن في عام ١٩٩٩ حل المشروع المشترك بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١. وفي ذلك التاريخ، اضطلعت بالمسؤولية عن الخدمات حكومة انتقالية جديدة للجزيرة تتألف من حاكم سانت هيلانة والمسؤول الإداري لأسنشن. ومنذ ذلك التاريخ، يدور نقاش بين سكان الجزيرة حول كيفية تعزيز وضعهم السياسي والتشريعي.

٤٠ - وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، كان هناك نقاش واسع النطاق بين سكان أسنشن حول شكل حكومتهم في المستقبل. ووفقا لما ذكره مايكل برادلي، وهو مستشار في القانون الدستوري لدى وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، الذي قام بزيارة أسنشن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١[٢١]، فإن غالبية سكان أسنشن لا يريدون انفصالا كاملا عن سانت هيلانة، ولكنهم أبدوا اهتمامهم بألا يصبح أي محفل تشريعي جديد إدارة فرعية لسانت هيلانة. ويظهر التقرير تأييدا كبيرا لإنشاء حكومة تمثيلية، ولكن الآراء اختلفت بشأن سلطاتها ومسؤولياتها. واشتملت الاقتراحات على إنشاء مجلس تشريعي شبيه بمجلس سانت هيلانة أو إنشاء مجلس استشاري يمكن أن يتطور بعد ذلك ليصبح هيئة تشريعية كاملة

كالهيئات الموجودة في أقاليم ما وراء البحار الأخرى. وذكر برادلي أن إصدار أمر مجلسي لتلبية الاحتياجات التي ينطوي عليها أي من الخيارات يتطلب سنة على الأقل. وأوصى، كحل مؤقت، أن يستخدم الحاكم سلطاته الحالية لتشكيل مجلس للجزيرة كالمجلس الموجود في تريستان دا كونها.

٤١ - وفي أعقاب مناقشات عامة مستفيضة وتبادل للآراء مثير للجدل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن طرائق الحكم الديمقراطي التي يمكن أن تتبعها جزيرة أسنشن، أُجري استفتاء في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ طُلب فيه من السكان أن يختاروا بين نموذجين: إما مجلس محلي أو مجلس محلي للجزيرة مع إدارة بعض الخدمات في مجالات من قبيل التنمية الاقتصادية والصحة والتعليم من قِبل مجلس مشترك بين الجزيرتين يضم أعضاء من سانت هيلانة. وحبّذ ٩٥ في المائة من الذين أدلوا بصوتهم في الاستفتاء الخيار الأول، أي تشكيل مجلس للجزيرة يضطلع بمسؤوليات مالية وإدارية عن الخدمات المقدّمة للجزيرة.

٤٢ - ولكن ما زال يتعيّن إنشاء هيئة حكومية أخرى، هي منتدى استشاري مشترك تقوم بتنسيق العلاقات بين سانت هيلانة وأسنشن فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية المشتركة. وفي هذا الخصوص، أوصت أليسون كوينتن - باكستر، المستشار الدستوري المستقل، التي زارت أسنشن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بأن يستلهم سكان أسنشن وسانت هيلانة ترتيبات تعاونية مماثلة معمول بها فيما بين دول مستقلة صغيرة في شرقي البحر الكاريبي وفيما بين دول جزرية صغيرة في المحيط الهادئ وبين أستراليا ونيوزيلندا[٢٢].

٤٣ - وعلى أثر الاستفتاء الذي جرى في آب/أغسطس، أُجريت انتخابات عامة في أسنشن في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لانتخاب أول مجلس للجزيرة. وقد أدلى ثلاثمائة وسبعة وثلاثون شخصا بأصواتهم (٥٤ في المائة من الناخبين) وانتخبوا ٧ من المرشحين الـ ١٢ أعضاء في المجلس. وأقسم أعضاء المجلس الجدد اليمين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وتلقوا رسائل تأييد من البارونة إيموس، الوزيرة المسؤولة عن أقاليم ما وراء البحار في وزارة الخارجية، ومن حاكم الإقليم. واجتمع المجلس في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ووافق على تمويل التعليم في الخارج وتعديلات المرسوم الحكومي المتعلق بالمرفأ وتشكيل لجنة للمالية[٢٣].

٣ - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

٤٤ - كان عام ٢٠٠١ عاما انتقاليا بالنسبة لجزيرة أسنشن أتت فيه الإيرادات أساسا من ضريبة العمل ومن المستعملين والحصيلة الناتجة من وزارة الدفاع ومن الخدمات والسلع التي توفرها الحكومة، كالدخل من الطوابع البريدية ورسوم الهجرة. وفي كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠١، أعلن المسؤول الإداري أن النظام الضريبي الجديد سيدخل حيّز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وأذاع الفئات الضريبية التي وافق عليها الحاكم للسنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والتي يجب على جميع سكان أسنشن المكلفين بالضريبة أن يدفعوها. ولكن إنشاء النظام الضريبي قبل التوصل إلى الشكل الملائم للحكم الديمقراطي ولّد تبرما شديدا لدى سكان الجزيرة، ووجّه العديد منهم رسائل ومقالات إلى وسائط الإعلام المحلية. وسلّم المسؤول الإداري بـ ''ضرورة معالجة مسألة فرض الضرائب دون وجود التمثيل الملائم بلا تأخير'' وأعلن عن التزام المملكة المتحدة بإقامة الشكل الملائم من الحكم الديمقراطي في أسنشن[٢٤].

٤٥ - وتشكّل تنمية القطاع الخاص عنصرا هاما من عملية التغيير في أسنشن. وفي هذا الصدد، أنشئت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ شركة جزيرة أسنشن المحدودة للخدمات التجارية بهدف القيام بإدارة وتحضير بيع وحدات المؤسسات التجارية التي كانت تديرها سابقا شركة خدمات جزيرة أسنشن. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أنجزت شركة جزيرة أسنشن المحدودة للخدمات التجارية بيع دار الضيافة وشركة تأجير السيارات والمغسل المصبغة ومحطة الوقود ومتجرين لمقدمي عروض من القطاع الخاص من جزيرتي أسنشن وسانت هيلانة.

٤٦ - وتعتبر جزيرة أسنشن محل اهتمام كبير من الناحية البيئية، إذ أنها تمثل موقعا تتكاثر فيه السلاحف الخضر والعديد من أنواع الطيور البحرية، فضلا عن كونها موطنا لعدد كبير من الأحياء البحرية. وفي آذار/مارس ٢٠٠١، خصصت وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث والجمعية الملكية لحماية الطيور مبلغ مليون جنيه استرليني لحماية مجموعات الطيور البحرية والسلاحف الموجودة في أسنشن.

باء - تريستان دا كونها

١ - لمحة عامة

٤٧ - يتألف تابع تريستان دا كونها[٢٥] من أربع جزر، تعرف كبراها باسم تريستان دا كونها، أما الجزر الأخرى فهي غوف وإينكسيسبل ونايتينغيل. وتريستان دا كونها جزيرة بركانية مستديرة تبلغ مساحتها ٩٨ كيلومترا مربعا، وهي أكثر الجزر المأهولة في العالم نأيا، فأقرب جاراتها هي سانت هيلانة التي تبعد ٣٣٤ ٢ كيلو مترا إلى الشمال، وكيب تاون، التي تبعد ٧٧٨ ٢ كيلومترا إلى الشرق. وقد أُجليَ سكانها إلى المملكة المتحدة إبان الثورة الأخيرة لبركانها في عام ١٩٦١، ولكنهم عادوا إليها في عام ١٩٦٣. والمستوطنة الوحيدة في الجزيرة هي عاصمتها المسماة أدنبرة البحار السبعة. ووصل تعداد سكانها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وفقا لما ذكره المسؤول الإداري، إلى ٢٨٣ نسمة ينقسمون إلى حوالي مائة

أسرة معيشية[٢٦]. ويعيش فريق من خبراء الأرصاد الجوية التابعين لجنوب إفريقيا في جزيرة غوف. أما جزيرتا إينكسيسبل ونايتينغيل، فهما غير مأهولتين.

٢ - الوضع الدستوري والسياسي

٤٨ - بعد إقرار مشروع قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار في عام ٢٠٠٢، حصل سكان تريستان دا كونها على الجنسية البريطانية الكاملة وحق الإقامة في المملكة المتحدة.

٤٩ - ويمارس السلطة التنفيذية في تريستان دا كونها حاكم سانت هيلانة. وللجزيرة مسؤول إداري مقيم يعيِّنه الحاكم ويعمل تحت رئاسته. ويتلقى المسؤول الإداري المشورة من مجلس الجزيرة الذي يرأسه زعيم سكان الجزيرة ويضم ثمانية أعضاء منتخبين (بينهم امرأة واحدة على الأقل) وثلاثة أعضاء معيَّنين. وتُجرى الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام. ويتمتع جميع الناخبين المسجلين الذين يزيد سنهم على ١٨ سنة بحق التصويت.

٥٠ - ولتريستان دا كونها تشريعات خاصة بها. ولكن قانون سانت هيلانة ينطبق فيها بالمقدار الذي لا يتعارض فيه مع القانون المحلي ويكون ملائما للأوضاع المحلية وقابلا للتعديل وفقا لما تتطلبه تلك الأوضاع. وفي الجزيرة ضابط شرطة متفرغ واحد وثلاثة من رجال الشرطة الخاصين. والمسؤول الإداري هو القاضي.

٣ - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

٥١ - وفقا لما ذكره المسؤول الإداري، فإن تريستان دا كونها تعتمد على نفسها تقريبا من الناحية الاقتصادية، إذ تقتصر الحاجة إلى التمويل الخارجي على المشروعات الرأسمالية الكبيرة. والحكومة هي رب العمل الرئيسي في الجزيرة حيث يبلغ عدد أفراد القوة العاملة فيها ١٤٣. ويوفر مصنع سرطان البحر عملا دائما لـ ٢٣ شخصا وعملا مؤقتا لـ ١١٠ أشخاص آخرين في موسم الصيد عندما يعمل عشرون زورقا صغيرا من زوارق الجزيرة على صيد سرطان البحر لتجهيزه. ويجري صيد سرطان البحر بموجب امتياز حصري ممنوح من تريستان دا كونها إلى شركة تابعة لجنوب أفريقيا. وتمارس سفينتان تابعتان للشركة الصيد في محيط جزر إنكسيسبل ونايتينغيل وغوف، بينما يقوم سكان الجزيرة بعمليات الصيد في محيط تريستان دا كونها. وبالإضافة إلى عائدات الصيد وفرص العمل، توفر شركة صيد الأسماك أيضا خدمة لنقل الركاب والبضائع إلى كيب تاون. ولا يمكن من الناحية الواقعية إحداث زيادة كبيرة في مصادر الدخل الأخرى - كبيع طوابع البريد وصناعة السياحة المحدودة القائمة على ثلاث أو أربع زيارات للسفن السياحية في السنة.

٥٢ - وتموّل إيرادات عائدات صيد سرطان البحر والفوائد التي يولدّها صندوق الاحتياطي الأنشطة الحكومية، كتوفير الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني. والمستشفى الوحيد في تريستان دا كونها يديره طبيب مغترب مؤهل وأربع ممرضات. وعند اللزوم، يتاح العلاج الطبي في الخارج. والتعليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين الخامسة والخامسة عشرة. ويُشجّع العاملون رجالا ونساء على مواصلة التعليم في إطار برنامج ''التفرغ النهاري''.

٥٣ - ولا يوجد أي رحلات جوية إلى تريستان دا كونها. ويوفر النقل من الجزيرة وإليها بواسطة الرحلة التي تقوم بها سنويا سفينة البريد الملكية سانت هيلانة، وأي سفينة ركاب يتصادف توقفها في الجزيرة، وكذلك عن طريق سفينتين تابعتين للشركة الحاصلة على امتياز الصيد، وباخرة الأبحاث آغولهاس التابعة لجنوب أفريقيا. ونظرا لهيجان البحر، لا يمكن للسفن دخول الميناء إلا في ٦٠ إلى ٧٠ يوما في السنة. ويُعتبر إدخال تحسينات على الميناء أمرا حيويا بالنسبة لمستقبل تريستان دا كونها. ويجري العمل حاليا على تصميم وإنشاء ميناء أكثر أمنا، الأمر الذي سيتيح زيادة عدد الزيارات من جانب السفن التي تُبحر في المنطقة.

٥٤ - والمساعدة التي تقدّمها المملكة المتحدة إلى تريستان دا كونها هي مساعدة متواضعة وتتمثل في دعم توفير الرعاية الصحية في الجزيرة ومواصلة دعم مشروع إدارة مصائد الأسماك. ويقدّم الاتحاد الأوروبي أيضا مساعدة مالية من أجل شراء الآلات التي ستستخدم في بناء المرفأ[٢٧]. وعلى أثر العاصفة الشديدة التي ضربت الجزيرة في أيار/مايو ٢٠٠١، والتي ألحقت أضرارا جسيمة بالمنازل والمستشفى والمركز الاجتماعي، أعلنت المملكة المتحدة أنها ستقدّم معونة مالية قيمتها ٠٠٠ ٧٥ جنيه استرليني[٢٨]. وفي عام ٢٠٠٢، موّلت المملكة المتحدة تركيب حواسيب في مدرسة تريستان دا كونها، فضلا عن توفير التدريب على استخدام الحاسوب للبالغين والأطفال[٢٩].

٥٥- وهذه الجزر موضع اهتمام بيئي كبير. فهي موطن لأنواع متوطنة متميزة من النبات والحيوان، كما أنها موطن هام لتكاثر أعداد كبيرة من الطيور البحرية، يتصف الكثير منها بالندرة، مثل قطرس تريستان. وإعلان اعتبار جزيرة غوف منطقة من مناطق التراث العالمي وجزيرة إنكسيسبل محمية طبيعية يعني وضع ٤٠ في المائة من أراضي هذا التابع تحت الحماية. وتخضع الأحياء البحرية أيضا للحماية.

سابعا – وضع الإقليم في المستقبل

ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٦ – في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أدلت ممثلة المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (انظر A/C.4/57/SR.3) أعربت فيه عن سرور حكومتها، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، بالإفادة عن إحراز مزيد من التقدم نحو تحديث وتطوير العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار. وقالت إن الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية المعنية بأقاليم ما وراء البحار الذي عُقد في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ شكّل محفلا لإجراء حوار سياسي محدد المعالم ولتبادل وجهات النظر بين رؤساء الوزارة المنتخبين ديمقراطيا والوزراء الأعضاء في حكومتها بشأن العلاقة القائمة على أساس الشراكة بين المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها. وأتاح الاجتماع أيضا الفرصة للحضور لكي يتشاوروا بشأن مسائل كعملية إعادة النظر في الدستور ومسائل حقوق الإنسان والمسائل البيئية الناشئة عن الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة.

٥٧ – وأضافت قائلة إن شراكة المملكة المتحدة مع أقاليمها فيما وراء البحار آخذة في التطور: ففي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أُقرّ قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار الذي يمنح الجنسية البريطانية ومعه حق الإقامة في المملكة المتحدة لمواطني ١٣ من أقاليم بريطانيا التابعة البالغ عددها ١٤ اعتبارا من ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٢. وتغيّر بشكل رسمي الاسم من ''أقاليم تابعة'' إلى ''أقاليم ما وراء البحار'' ليعكس على نحو أدق طابع هذه العلاقة. وعلاوة على ذلك، تُجرى إعادة نظر في دساتير معظم الأقاليم، تشارك فيها للمرة الأولى لجان معيّنة محليا لإعادة النظر، بغية سن دستور عصري لكل إقليم يلائم تنميته على المدى الطويل ويعكس خصوصياته. وشارفت بعض عمليات إعادة النظر على الانتهاء، في حين أن عمليات أخرى ما زالت مستمرة. ويتوقّع على سبيل المثال أن تكون جزيرة أسنشن قد انتخبت مجلسا للجزيرة بنهاية عام ٢٠٠٢.

٥٨ – وأضافت ممثلة المملكة المتحدة قائلة إن العمل جار لتنفيذ المبادئ التوجيهية لميثاق البيئة لأقاليم ما وراء البحار، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. واعتُمدت مشاريع رائدة لإقليمين وسيجري بعناية رصد مدى صلاحيتها لأقاليم أخرى كما سيجري توسيع نطاق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتشمل الأقاليم، وتعزيز التشريعات الوطنية. وقد نُفذت مشاريع لمعالجة مجالات رئيسية من قبيل إصلاح الموئل، وإجراء مسوح للموارد الحية، ومعالجة مشكلة الأنواع التطفلية، وبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني. وقالت إن حكومتها ستساعد الأقاليم أيضا على الاستفادة من الفرص التجارية على الصعيدين الإقليمي

والثنائي في إطار اللجنة الأوروبية، والحصول على المساعدة الاقتصادية والإنمائية في إطار قرار انتساب بلدان وأقاليم ما وراء البحار إلى الجماعة الأوروبية الذي اتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (قرار انتساب أقاليم ما وراء البحار).

٥٩ - ومضت تقول إن رغبات شعوب الأقاليم، التي تجري ممارستها وفقا لميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعاهدات الدولية، تحتل لدى المملكة المتحدة مكانة سامية من حيث الأهمية. وأشارت إلى أن العلاقة بين حكومتها وأقاليمها تقوم على مبادئ أساسية من قبيل تقرير المصير، والالتزامات المشتركة، وحرية الأقاليم في إدارة شؤونها إلى أقصى درجة ممكنة، والتزام حكومتها التام بمساعدة الأقاليم اقتصاديا وإعانتها في حالات الطوارئ.

٦٠ - وقالت ممثلة المملكة المتحدة إن هناك نهجا ذا قاسم مشترك أساسي بين حكومتها واللجنة الرابعة، ولذلك فإنها تأسف لأن القرارات ذات الصلة، ولا سيما قرارات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لا تعبر دائما عن ذلك النهج على النحو الواجب. وقالت إن القرار السنوي ''الجامع'' ذكَّر بأنه لا بديل لمبدأ تقرير المصير، ومن المؤسف أن اللجنة الخاصة تمضي في تطبيق ذلك المبدأ بصورة انتقائية. وتعتزم حكومتها مواصلة العمل مع اللجنة الخاصة بشكل تام، على نحو ما تبدى في حضور ممثل عن حكومتها في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدتها اللجنة الخاصة في فيجي في عام ٢٠٠٢.

باء - موقف الإقليم

٦١ - نشرت حكومة سانت هيلانة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ''الاستعراض الاستراتيجي لجزيرة سانت هيلانة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠'' الذي يوجز رؤيتها على المدى المتوسط والبعيد لمستقبل الجزيرة. وخلال عام ٢٠٠٢، عرضت حكومة الإقليم مقترحات للإصلاح الدستوري وأهداف استراتيجية للتخطيط لمجموعة المعونات المتعلقة بالجزيرة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (انظر الفقرات ١٢-١٧ أعلاه) وطلبت من الجمهور الرد على كليهما.

٦٢ - واشتركت مارغريت هوبنكتر، رئيس لجنة خدمات الصحة العامة والخدمات الاجتماعية لسانت هيلانة، بصفتها خبيرا، في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي نظمتها اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار، التي عقدت في فيجي في أيار/مايو ٢٠٠٢. وفيما يتعلق بسانت هيلانة (انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٢٣ (A/57/23)، الفصل الثاني، المرفق، الفقرة ٤٥ (أ)) لاحظت أن الحالة الراهنة، التي تتسم بتزوح السكان والتدهور الاقتصادي المقترنين بتقلص دعم الميزانية، تهدد مستقبل رفاه الجزيرة، ولا ينبغي السماح باستمرارها؛ وأن تطوير طرائق محسنة للحصول على الاستثمارات وتوجيهها إلى الداخل يعتبر أمرا حيويا، وأن الجزيرة تحتاج، لهذا الغرض،

إلى مساعدة مستمرة من الدولة القائمة بالإدارة؛ وأن استمرار تزايد التدهور الاقتصادي والهجرة إلى الخارج يرسم صورة قاتمة للمستقبل، ما لم يوضع حد لهذا النمط، وعكس اتجاهه. وأُعرب عن الأمل في أن تشكل الزيارة التي سيقوم بها إلى الجزيرة، في وقت لاحق من عام ٢٠٠٢، مستشار دستوري مستقل، منهاجا موحدا للعمل بين الدولة القائمة بالإدارة وشعب سانت هيلانة، بغية إيجاد وسيلة للتقدم من الناحية الدستورية تجاه ممارسة الشعب لحقه في تقرير المصير، في إطار القرارات ذات الصلة للجمعية العامة.

ثامنا – نظر الجمعية العامة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٣ – نظرت اللجنة الخاصة في مسألة سانت هيلانة في جلستها العاشرة المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في سياق نظرها في مشروع القرار المنقح (A/AC.109/2002/L.15/Rev.1) المتعلق بمسائل أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات. وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار بوصفه الوثيقة A/AC.109/2002/30 (انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٢٣ (A/57/23) ، الفصل الثالث، الفرع واو).

باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦٤ – اعتمدت اللجنة الرابعة في جلستها السادسة، المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، دون تصويت مشروع القرار المتعلق بمسائل أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات (انظر A/C.4/57/SR.6).

٦٥ – وبعد التصويت، قال ممثل المملكة المتحدة إنه مما يسر المملكة المتحدة، كما حدث في السنوات السابقة، أن تؤيد توافق الآراء المتعلق بمشروع القرار. وقد حظي قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ بالموافقة البرلمانية في شباط/فبراير ٢٠٠٢ وغيَّر تسمية ''الأقاليم التابعة البريطانية'' إلى ''الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار'' و ''مواطنو الأقاليم التابعة البريطانية'' إلى ''مواطنو الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار'' لبيان الطابع الحديث للعلاقة والوفاء بالتزام رئيسي بمنح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية فيما

وراء البحار من الأقاليم التي تطبق عليها الشروط. وأضاف قائلا إنه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقعت حكومة بلده مواثيق بيئية مع رؤساء وزراء معظم أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة. ويجري إعداد خطط عمل في الأقاليم، كما يجري تنفيذ مشروع تجريبي في جزر تركس وكايكوس. وستغدو حكومته ممتنة إذا أمكن الإشارة إلى هذين التطورين الهامين في مشروع القرار مستقبلا.

جيم – الجمعية العامة

٦٦ – في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١٣٨/٥٧ باء، الذي يشير الجزء ''تاسعا'' منه على وجه التحديد إلى سانت هيلانة، وفي هذا الجزء رحبت الجمعية بالتزام الدولة القائمة بالإدارة بأن تدرس بعناية اقتراحات محددة من قبل حكومات الأقاليم بشأن إجراء تعديل دستوري، وطلبت الجمعية إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تبقي الأمين العام على علم برغبات الشعب وتطلعاته فيما يتعلق بمركزه السياسي في المستقبل، وطلبت الجمعية أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة والى المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لمعالجة تحديات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للإقليم بما في ذلك ارتفاع معدل البطالة، والمشاكل المتعلقة بالوسائل المحدودة في مجال النقل والاتصالات.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه استمدت من معلومات أحيلت إلى الأمين العام في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن المصادر المنشورة.

(٢) صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد''، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(٣) الكتاب الأبيض مستنسخ في الوثيقة A/AC.109/1999/1 و Corr.1، المرفق.

(٤) مذكرات تفسيرية لمجلس العموم، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٥) بلاغان صحفيان ''البارونة آموس والمواطنة'' صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد''، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، و ''وعد أُنجز'' صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد''، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢.

(٦) ''رسالة الحاكم بمناسبة أعياد الميلاد لعام ٢٠٠١''، صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد'' ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٧) المجلس الاستشاري الرابع لأقاليم ما وراء البحار، تقرير عن وقائع الجلسات، ٢٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٨) صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد''، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٩) المرجع نفسه، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٠) www.sainthelena.gov.sh ومعلومات موفرة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١١) www.sainthelena.gov.sh ورسالة من وكيل وزارة الخارجية نشرت في صحيفة ''سانت هيلانة نيوز'' ٢ آذار/مارس ٢٠٠١.

(١٢) مفكرة تذكيرية، بعثة خطة السياسات القطرية لسانت هيلانة، صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد''، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(١٣) صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد''، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٤) بلاغ صحفي صادر عن منظمة مصائد أسماك جنوب شرقي المحيط الأطلسي، صحيفة ''ذا آيلاندر''، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١.

(١٥) صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد''، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(١٦) بلاغ صحفي، نشر في صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد'' ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٧) صحيفة ''سانت هيلانة هيرالد''، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(١٨) المرجع نفسه، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(١٩) استعراض سانت هيلانة الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، حكومة سانت هيلانة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

(٢٠) www.the-islander.org، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

(٢١) المرجع نفسه، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٢٢) المرجع نفسه، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٢٣) المرجع نفسه، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٢٤) المرجع نفسه، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٢٥) معلومات مستمدة من منشور ''تريستان دا كونها'' (١٩٩٨) من إعداد بريان بولدوين، المسؤول الإداري لتريستان دا كونها.

(٢٦) حديث مع المسؤول الإداري لتريستان دا كونها، شبكة أنباء جزر فوكلاند (سارتما)، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (انظر www.sartma.com).

(٢٧) حديث مع كريستيان سيمونز، المسؤول في الاتحاد الأوروبي، سارتما ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٢٨) وكالة ''آجنسي فرانس بريس''، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

(٢٩) www.fco.gov.uk.